

فليس يصام وان كان من رمضان كان صياما لم يقم نيته ولورد في الوصية  
بان نوى ان كان من شعبان تغفل والا فعن رمضان صحته بيته كما ينبغي  
في الصوم فيبقى على هذا انه لو كان عليه فاية فشكك انه قضاها اولها  
فصاها لم يبين انها كانت عليه لا تجزيه للتكثف وعدم الحزم بتعيينها  
وليس في حوز وقت العبادة فاني بها فبان انه فعلها في الوقت لم يخرج  
اخذ امن قهره كافي فتح العذر بوصول الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل  
فظهر انه قد دخل لا تجزيه انتهى وفي خزانه الاموال ذكره اليوم في الصلاة  
ولم يرد في انها المكتوبة او الترويجه بغيره بنوى المكتوبة على انها لم  
تكن مكتوبة يقضيها حتى العا فاذ هو في الفاصحة وان كان في الترويجه  
تقع ثلثا انتهى **فصل** عقب النبي بالمسيحية وقد مما انه ان كان  
ما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم ينظر وان كان يتعلق بالاموال  
كالطلاق والعناق بطل تكليف الله شرط عند نافي كل العبادة ان يعلق  
الاصحاب لا ركن وانما وقع الاختلاف بينهم في تلبية الاحرام المعتمد ايضا  
شروط كالتبني وقيل بركبتها **قاعدته في الايمان** تخصيص  
العام بالنسبة مقبول دبانة لا قضا وعند الحنفا نصح قضا ايضا فلو قال  
كل امراه اتزوج باي طالق تزواج نوب من بلدة كذا له نصح في طاصر  
المدن هب خلافا للخصان وكذا من غضب دواهم ان فلما حلفه الحفم  
عاما نوى خاصا وما قاله الحنفا مخلص من حلفه ظلم والفري على  
ان هب نفي وقع في يد الظلمه واخذ بقول الحنفا فلا باس  
لذاني الرلو الحية ولو قال كل مملوك امملكه فهو حر وقال عني  
الرجال دون النساء بخلاف ما اوقاف نوبت السعدون النبص

ان يشترط في كل العبادة  
ما يتعلق بالعبادة لا كالتزواج

لو قال كل امراه اتزوج فاني طالق

نالكه ملوكا فله زوج  
عني به الرجال دون

اويا لعكس لم يصدق دبانة ايضا كمرته نوبت السعدون الرجال والعرف  
بينهما من السرح من العين بالطلاق والعناق واما تعيم الخاص بالنية  
فلم ارجع الان **قاعدته فيها ايضا** اليمن على نية الحالف  
ان كان مطلقا ما عدا نية المستحلف ان كان ظاهرا كما في الخلاصة  
**قاعدته فيها ايضا** الايمان مبني على الاطلاق لا على الاعتراف  
فلو اختلف من ان خلف انه لا يستترى له شيئا فليس فاشترى له  
بماه درهم لا يجتهد ولو حلف لا يتبعه بعشر فباعه باحد عشر او يتبعه  
لم يجتهد مع ان غرضه التبادله لكن لا حث باللفظ ولو حلف لا يستترى له  
بعشر فاشترى به باحد عشر حثت ونماه في تلخيص الجامع وشرحه  
للمناهي **فصل** لو كان اسمها طالق او حر فمادها ان فقد  
الطلاق او العنق وقعا والذند افلا او طلق فالمعتمد عدمه ولو  
كرر لفظ الطلاق او العنق وقعا فان قصد الاستيناف وقع الكل  
والتاكيد فواحدة دبانة والكل قضا وكذا اذا اطلق ولو قال انت  
طالق واحدة في ثنتين فان نوى مع ثنتين فثلاث دخلها اولها ولا  
فان نوى وثنيتين فثلاث ان كان دخل بها او اذ نوى  
الطرف او اطلق ولو نوى الضرب والحجاب فثلاث وكذا في الاقرار  
ولو قال انت غير مسلمي او كامي رجع اليه فله ينكس حله فان  
قال اردت الكرامة فهو كما قال لان النكح بالنسبية فاسر الكلام  
وان قال اردت الطهاره فهو طهاره لانه نسبتية فجميعها وان  
اردت الطلاق فهو طلاق بائي وان لم تكن له نية فليس بشي عندنا  
وقال محمد هو حر وان عني به التيمم لا غير فعند ابي يوسف اولاد

مطلب في عرف الادان  
مطلب على الاطلاق والاعتراف

بمصر

Copyright © King Saud University